

Law No. (17) Of The Year 2007 With Respect To Vocational Training

Amended by:

-The powers of the High Council for Vocational Training as stated in Decree no (20) of 1975 has been transferred to the Labour Fund, in pursuant to Legislative Decree (33) of 2015.

Disclaimer: The official version of the law and any amendments thereto is published in Arabic in the Official Gazette. This version of the law, including amendments thereto, is provided for guidance and easy reference purposes. The Ministry of Legal Affairs does not accept any liability for any discrepancy between this version and the official version as published in the Official Gazette and / or any inaccuracy or errors in the translation.

For any corrections, remarks, or suggestions, kindly contact us on corrections@mola.gov.bh

This version includes all amendments in force up to 1st January 2024

قانون رقم (17) لسنة 2007 بشأن التدريب المني

معدل بموجب التالى:

- ألغي المجلس الأعلى للتدريب المني ونقلت اختصاصاته المنصوص عليها في هذا القانون إلى صندوق العمل وذلك بموجب المرسوم بقانون رقم (33) لسنة 2015 بنقل اختصاصات ومهام المجلس الأعلى للتدريب المني إلى صندوق العمل.

إخلاء مسؤولية: النسخة الرسمية من هذا القانون وأي تعديلات عليه هي النسخة المنشورة باللغة العربية في الجريدة الرسمية، وأن هذه النسخة من القانون والتي تتضمن تعديلاته هي نسخة استرشادية بهدف تسهيل الاطلاع. ولا تتحمل وزارة الشؤون القانونية أي مسؤولية في حال وجود أي اختلاف بين النسخة الاسترشادية والنسخة المنشورة في الجريدة الرسمية أو في حال عدم صحة أو عدم دقة الترجمة إلى اللغة الانجلةبة.

في حال اكتشاف أي أخطاء أو الرغبة في تقديم أي ملاحظات أو مقترحات، يرجي التواصل معنا عن طريق البريد الالكتروني corrections@mola.gov.bh

تتضمن هذه النسخة جميع التعديلات الصادرة على القانون حتى تاريخ 1 يناير 2024



Law No. (17) Of The Year 2007 With Respect To Vocational Training

We, Hamad bin Isa Al Khalifa,

King of the Kingdom of Bahrain,

Having considered the Constitution,

And the Labour Law for Private Sector promulgated by Legislative Decree No. (23) of 1976, as amended,

And Legislative Decree No. (25) of 1998, with respect to private educational and training establishments,

And Legislative Decree No. (20) of 1975, with respect to establishing the High Council for Vocational Training,

The Shura Council and the Council of Representatives approved the following Law, which we ratified and enacted:

Article 1

In the application of the provisions of this Law, the following words and expressions shall have the meanings assigned against each, unless the context otherwise requires:

Vocational Training: Theoretical and practical methods and programmes that contribute to the developing the workers' and job-seekers' knowledge and skills to raise the level of their production efficiency with the aim of qualifying them for a particular vocation or transferring them from one occupation to another and the above includes basic training, advance training (on-the-job training) continuous training and transfer training.

The Employer: Every natural or corporate person who employs a worker or more for a wage of any kind, whatsoever, and is subject to the Labour Law for the Private Sector.

The Ministry: Ministry of Labour

The Minister: The Minister of Labour

The Council: The High Council for Vocational Training

Article 2

This Law shall be applicable to all organizations that provide vocational training especially the following:

قانون رقم (17) لسنة 2007 بشأن التدريب المني

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى قانون العمل في القطاع الأهلى الصادر بالمرسوم بقانون رقم (23) لسنة 1976 وتعديلاته،

وعلى المرسوم بقانون رقم (25) لسنة 1998 بشأن المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة،

وعلى المرسوم رقم (20) لسنة 1975 بإنشاء المجلس الأعلى للتدريب المني،

أقر مجلس الشوري ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

المادة الأولى

في تطبيق أحكام هذا القانون يكون للعبارات والكلمات التالية المعاني المبينة قرين كل منها، ما لم يقتض سياق النص غير ذلك:

التدريب المين: الوسائل والبرامج النظرية والعملية التي تسهم في تطوير معلومات ومهارات العمال والباحثين عن عمل للارتقاء بمستوى كفاءتهم الإنتاجية بهدف تأهيلهم لمهنة معينة أو تحويلهم من مهنة إلى أخرى، ويشمل التدريب الأساسي، والتدريب المتقدم (التدريب في مواقع العمل)، والتدريب المستمر، والتدريب التحويلي.

صاحب العمل: كل شخص طبيعي أو اعتباري يستخدم عاملاً أو أكثر لقاء أجر أيا كان نوعه، ويخضع لقانون العمل في القطاع الأهلى.

الوزارة: وزارة العمل.

الوزير: وزير العمل.

المجلس: المجلس الأعلى للتدريب المني.

المادة الثانية

يسري هذا القانون على جميع الجهات التي تقوم بالتدريب المبي وعلى الأخص:



- a. Private training institutions laid down in Legislative Decree No. (25) of 1998 with respect to Private Educational and Training Institutions.
- b. Vocational training centres and institutes set up by employers to train their workers.
- c. Vocational training centres and institutes set up by the Ministry.

Vocational training shall take place within the establishment owned by an employer or at training centres and institutes established for this purpose or in co-operation between them according to the professional fitness and international standards.

Training shall include on-the-job training at the workplace according to the terms and conditions set forth in the Law.

Article 4

At the end of the training, the trainee shall undergo an examination according to the occupational levels to be mutually agreed upon with the Ministry. Vocational Training Providers shall award the trainee who successfully completes the training programme a certificate this effect showing the level attained and the skills acquired. The Minister shall issue an order specifying training standards, details to be recorded in such certificate and the conditions and procedures for its recognition.

Article 5

Upon the Council's approval, the Minister shall issue an order containing schedules of vocational classification and description to be prepared according to the vocational training programmes and employment of manpower. Employers shall comply with such schedules upon determination of the job titles and duties in establishments owned by them.

Article 6

Upon the Council's approval, the Minister shall issue an order determining the organizations concerned with measuring skill levels, vocations subject to such measuring process, method of conducting it, place in which it is conducted, its requirements, skill levels for each vocation, certificates awarded by such entities, details to be included in such certificates, fees for award of such certificates, and cases of exemption from such fees.

Article 7

Subject to an order of the Minister to be issued upon an application an employer, a vocational training institute or centre may be set up to raise the level of his workers' production efficiency and to provide

- . المؤسسات التدريبية الخاصة المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم (25) لسنة 1998 بشأن المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة.
 - ب. مراكز ومعاهد التدريب المهن التي ينشئها أصحاب الأعمال لتدريب العاملين لديهم.
 - ج. مراكز ومعاهد التدريب المني التي تنشئها الوزارة.

المادة الثالثة

يتم التدريب المني داخل المنشأة المملوكة لصاحب العمل، أو في مراكز ومعاهد التدريب التي تنشأ لهذا الغرض، أو بالتعاون فيما بينها وذلك وفقاً للكفايات المهنية والمعايير الدولية.

ويجب أن يتضمن التدريب إجراء تدريب ميداني للمتدربين داخل موقع العمل وفقاً للشروط والقواعد المنصوص علها في هذا القانون.

المادة الرابعة

يخضع المتدرب لاختبار في نهاية مدة التدريب، وذلك وفقاً للمستويات المهنية التي يتفق علها مع الوزارة، وتلتزم الجهات التي تقوم بالتدريب المني بمنح المتدرب الذي يجتاز البرنامج التدريبي شهادة تفيد ذلك وتبين المستوى الذي وصل إليه والمهارات التي اكتسها، ويصدر الوزير قراراً يحدد فيه مستويات التدريب والبيانات التي تدون في هذه الشهادة وشروط وإجراءات اعتمادها.

المادة الخامسة

يصدر الوزير بعد موافقة المجلس قراراً يتضمن جداول التصنيف والتوصيف المني والتي تعد وفقاً لها برامج التدريب المني واستخدام العمال، ويجب على أصحاب الأعمال الالتزام بهذه الجداول عند تحديد مسميات وواجبات المهن في المنشآت المملوكة لهم.

المادة السادسة

يصدر الوزير بعد موافقة المجلس قراراً بتحديد الجهات المختصة بقياس مستوى المهارة، والمهن الخاضعة لهذا القياس، وكيفية إجرائه والمكان الذي يجري فيه ومتطلباته، ومستويات المهارة لكل مهنة، والشهادات التي تمنحها تلك الجهات، والبيانات التي يجب إثباتها في تلك الشهادة، ورسوم منح هذه الشهادات وحالات الإعفاء من هذه الرسوم.

المادة السابعة

يجوز بقرار من الوزير بناءً على طلب من صاحب العمل إنشاء معهد أو مركز للتدريب المني لرفع مستوى الكفاية الإنتاجية للعاملين لديه وإمداد المنشأة المملوكة له باحتياجاتها من الفنيين المدريين، ويصدر بتحديد كيفية تقديم هذا الطلب وإجراءات



an establishment owned by him with its requirements of trained technical personnel. An order of the Minister shall determine the manner of filing such application, its procedures and time limit for adopting a decision in respect thereof.

Upon the Council's approval, employers may set up joint institutes or centres for training their workers.

وميعاد البت فيه قرار من الوزير.

وبجوز لأصحاب الأعمال، بعد موافقة المجلس، تأسيس معاهد أو مراكز مشتركة لتدربب العاملين لديهم.

المادة الثامنة

تلتزم الجهات التي تقوم بالتدريب الم_بفي بالتأمين على المتدربين لديها ضد إصابات العمل وأمراض المهنة التي قد يتعرضون لها أثناء التدريب.

لمادة التاسعة

يشترط في المدرب الذي يقوم بالتدريب المهي أن يكون حاصلاً على المؤهلات والخبرات المناسبة التي توافق علها الوزارة، ويصدر بتحديد المؤهلات والخبرات التي يجب أن تتوافر في المدربين قرار من الوزبر.

المادة العاشرة

يستحق المتدرب الذي لا يعمل لدى صاحب عمل مكافأة أثناء مدة التدريب، ويصدر بتحديد قيمة المكافأة وشروط استحقاقها قرار من الوزير .

المادة الحادية عشرة

مع عدم الإخلال بالأحكام الواردة في هذا القانون تلتزم معاهد ومراكز التدريب المهني التي ينشئها أصحاب الأعمال لتدريب العاملين لديهم بما يلي:

- . أن يتم التدريب في المهن وفق المستوبات المهنية وبالأعداد التي يتم الاتفاق علها مع الوزارة، ويشترط ألا يقل عدد العمال البحرينيين المتدربين سنوباً عن 10% من مجموع عمال المنشأة.
- ب. أن يشتمل التدريب المني على دراسة نظرية أو تدريب عملي أو كليهما، وذلك طبقاً لبرامج التدريب التي يضعها صاحب العمل أو من ينوب عنه بالاتفاق مع الوزارة.
- ج. أن يخصص مكان منفصل للتدريب، تراعى فيه وسائل الأمن والسلامة مع الالتزام ببيان إجراءاتها ومخاطر التدريب المحتملة للمتدرب، يشتمل على العُدد والآلات والأدوات اللازمة إضافة إلى التدريب داخل الورش ومواقع العمل.
- د. أن يستكمل التدريب العملي بتدريب في مواقع العمل، وأن يشرف على هذا التدريب مسئول من قبل صاحب العمل.
 - ه. أن يتم التدريب في داخل مملكة البحرين كلما أمكن ذلك.

Article 8

Entities that undertake vocational training shall insure trainees against job injuries and occupational diseases that may be exposed to during training.

Article 9

An instructor who proves vocational training shall have the appropriate qualifications and experience that are approved by the Ministry. An order of the Minister shall determine the qualifications and experience that must be fulfilled by instructors.

Article 10

A trainee, who is not employed by an employer, shall be entitled to receive remuneration during the training period. The amount of remuneration and entitlement conditions shall be determined an order of the Minister

Article 11

Without prejudice to the provisions of this Law, vocational training institutes and centres set up by employers for training their workers shall comply with the following:

- a. Vocational training shall take place according to the occupational level with the numbers to be agreed upon with the ministry, provided that the number of Bahraini workers trained annually shall not be less than 10% of the total number of the establishment's workers.
- b. Vocational training shall include a theoretical course or practical training, or both, according to the training programmes prepared by the employer or his representative in agreement with the Ministry.
- c. A separate place shall be allocated for training, which shall fulfill the safety and security requirements while explaining the potential training risks and procedures to the trainee including the use of the necessary tools, machinery and equipment in addition to training in workshops and at workplaces.
- d. Practical training shall be completed with on-the-job training, and such training shall be supervised by an official appointed by the employer.
- e. Training shall be provided in the Kingdom of Bahrain as far as possible.



An employer shall pay a worker his wages in full for his training period, whether inside or outside the establishment.

Article 13

A worker who is trained by an Employer outside Bahrain at the employer's expense shall be obliged to work for the employer for twice the period of training with a minimum of one year after the training. If training takes place inside Bahrain, the worker shall be obliged to work for a period that equals the training period.

If a worker violates the obligation set forth in the preceding paragraph, the employer shall be entitled to recover all costs incurred towards the worker's training pro rata the period his employment obligation.

Article 14

An employer shall maintain registers of his trainees; and an order of the Minister shall determine such registers and the particulars to be entered therein.

Article 15

- a- As Amended pursuant to Legislative Decree (33) of 2015
- b- Employers, who employ more than 200 workers, whether they work in one place or in separate places, shall employ a human resources specialist to supervise training in the establishment.

Article 16

Employer shall train a number of job-seekers in specific occupations or professions, and an order of the Minister shall determine the number of trainees and training conditions.

Article 17

Training of job-seekers shall take place pursuant to a training contract, and the terms and conditions of such contract shall be determined by an order of the Minister.

المادة الثانية عشرة

يلتزم صاحب العمل بأن يدفع إلى العامل أجره كاملاً عن مدة تدريبه سواء داخل المنشأة أو خارجها.

المادة الثالثة عشرة

يلتزم العامل الذي يقوم صاحب العمل بتدريبه خارج البحرين على نفقته بأن يعمل لدى صاحب العمل ضعف مدة التدريب بحد أدنى مدة سنة بعد التدريب، وإذا كان التدريب داخل البحرين التزم العامل بالعمل مدة مساوية لمدة التدريب.

وإذا أخل العامل بالالتزام المنصوص عليه في الفقرة السابقة كان لصاحب العمل استرداد جميع النفقات التي تكبدها في تدريب العامل وذلك بنسبة ما تبقى من مدة التزامه بالعمل.

المادة الرابعة عشرة

يلتزم صاحب العمل بالاحتفاظ بسجلات للمتدربين لديه، ويصدر بتحديد هذه السجلات والبيانات التي تدون بها قرار من الوزير.

المادة الخامسة عشرة

- ملغي "ألغي البند بموجب المرسوم بقانون رقم (33) لسنة 2015".
- ب. يلتزم أصحاب الأعمال الذين يستخدمون أكثر من 200 عامل سواء كانوا يشتغلون في مكان واحد أو في أماكن متفرقة، بتشغيل أخصائي في الموارد البشربة يشرف على التدريب في المنشأة.

المادة السادسة عشرة

يلتزم أصحاب الأعمال بتدريب عدد من الباحثين عن عمل في مهنة أو مهن محددة، ويصدر بتحديد عدد المتدربين وشروط التدريب قرار من الوزير.

المادة السابعة عشرة

يتم تدريب الباحثين عن عمل بموجب عقد تدريب، ويصدر بتحديد شروط هذا العقد قرار من الوزير.



A trainee may terminate the training contract prior to the expiry of its term if the employer violates the contract conditions without the latter having the right to claim the costs incurred in training.

Further, an employer may, with the Ministry's approval, terminate the training contract if the trainee violates the contract conditions.

Article 19

An employer may give priority in filling vacancies therewith for trainee job-seekers who have successful completed the training course he has prepared.

Article 20

A committee to be called the "National Committee for Vocational Counselling and Guidance" shall be formed with the mandate to draw up a national plan of vocational counseling guidance. The said plan shall be referred to the Council of Ministers for approval. The Committee's formation, powers and deliberations, shall be determined by an order of the Minister.

Article 21

Amounts due to a trainee or beneficiaries on his behalf arising from training shall have a lien over all the employer's properties such as movables and real properties and shall be recovered in priority over any debt or funds including the debts and sums of money due to the Government.

Article 22

Cases involving disputes arising from the enforcement of the law in all stages of litigation brought by the trainee or beneficiaries on his behalf shall be exempted from the judicial fee. Hearing of such cases shall be dealt with on an urgent basis.

Article 23

The right to bring a legal action arising from disputes related to the provisions of this Law shall be forfeited upon the elapse of one year from the date of termination of the training for any reason whatsoever.

المادة الثامنة عشرة

يجوز للمتدرب إنهاء عقد التدريب قبل انتهاء مدته إذا أخل صاحب العمل بشروط العقد دون أن يكون لصاحب العمل الحق في المطالبة بما تكبده من مصروفات في سبيل التدريب.

كما يجوز لصاحب العمل بعد موافقة الوزارة إنهاء عقد التدريب إذا أخل المتدرب بشروط العقد.

المادة التاسعة عشرة

يجوز لصاحب العمل أن يمنح الأولوية في شغل الوظائف الشاغرة لديه للمتدربين الباحثين عن عمل الذين اجتازوا بنجاح البرنامج التدربي الذي أعده.

المادة العشرون

تُشكل لجنة تُسمى "اللجنة الوطنية للإرشاد والتوجيه المني"، وتختص هذه اللجنة بوضع الخطة الوطنية للإرشاد والتوجيه المني وتعرض هذه الخطة على مجلس الوزراء للموافقة علها، ويصدر بتشكيل اللجنة وتحديد اختصاصاتها وكيفية عملها قرار من الوزير.

المادة الحادية والعشرون

يكون للمبالغ المستحقة للمتدرب أو المستحقين عنه الناشئة عن التدريب امتياز على جميع أموال صاحب العمل من منقول وعقار وتستوفي قبل أي دين أو أموال بما فيها الديون والمبالغ المستحقة للدولة.

المادة الثانية والعشرون

تعفى من الرسوم القضائية في جميع مراحل التقاضي الدعاوى التي تتعلق بالمنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون والتي يرفعها المتدرب أو المستحقون عنه، وبكون نظر هذه الدعاوى على وجه السرعة.

المادة الثالثة والعشرون

يسقط الحق في إقامة الدعاوى الناشئة عن المنازعات المتعلقة بأحكام هذا القانون بمضي سنة من تاريخ انتهاء التدريب لأي سبب من الأسباب.



An employer or his representative who violates the provisions of this Law and orders issued for its implementation shall be liable to pay a fine of at least BD 100- and no more than BD 300. The number of fines shall be multiplied by the number of violations committed and the penalty shall be doubled in case of recurrence.

Article 25

Fines awarded by judgement shall belong to the Ministry and proceeds thereof shall be used for spending upon vocational training activities.

Article 26

The Minister shall issue the necessary orders for implementing this Law.

Article 27

Chapter VI of the Labour Law for the private Sector promulgated by Legislative Decree No. (23) of 1976 shall be revoked and the Implementing Regulations issued in respect of such Chapter shall remain in effect to the extent that they do not conflict with this Law pending the issue of the Implementing Ministerial Orders of this Law.

Article 28

The Ministers, each in his respective capacity, shall implement this Law, which shall come into effect from the day following the date of its publication in the Official Gazette.

Hamad bin Isa Al Khalifa King of the Kingdom of Bahrain

Issued at Rifaa Palace On 5th Ramadan 1428 H Corresponding to 17th September 2007 G

المادة الرابعة والعشرون

يعاقب صاحب العمل أو من يمثله الذي يخالف أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تجاوز ثلاثمائة دينار، وتتعدد الغرامات بتعدد من وقعت المخالفة بشأنهم، وتضاعف العقوبة في حالة العود.

المادة الخامسة والعشرون

تؤول الغرامات المحكوم بها إلى الوزارة، وتخصص حصيلتها للصرف على أنشطة التدريب المني.

المادة السادسة والعشرون

يصدر الوزير القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون.

المادة السابعة والعشرون

يُلغى الباب السادس من قانون العمل في القطاع الأهلي الصادر بالمرسوم بقانون رقم (23) لسنة 1976، ويستمر العمل بالقرارات التنفيذية الصادرة لهذا الباب بما لا يتعارض مع هذا القانون، وذلك إلى أن تصدر القرارات التنفيذية لهذا القانون.

المادة الثامنة والعشرون

على الوزراء – كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين حمد بن عيسى آل خليفة

صدر في قصر الرفاع: بتاريخ: 5 رمضان 1428هـ الموافق: 17 سيتمبر 2007م